

Distr.: General
17 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

الدورة السابعة عشرة

٢٥ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٦

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية

تحقيق وإعمال الحق في التنمية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٠ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يلتمس آراء الدول الأعضاء في إعداد ورقة عن تحقيق وإعمال الحق في التنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، ولا سيما المادة ٤، وأن يقدمها إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لكي ينظر فيها في دورته السابعة عشرة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-04285(A)



* 1 6 0 4 2 8 5 *

أولاً - مقدمة

١ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٨/٣٠، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يلتزم آراء الدول الأعضاء في إعداد ورقة عن تحقيق وإعمال الحق في التنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، ولا سيما المادة ٤، وأن يقدمها إلى الفريق العامل لكي ينظر فيها في دورته السابعة عشرة.

٢ - وبناءً على ذلك، وجهت المفوضية السامية (المفوضية)، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ثم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مذكرات شفوية إلى جميع البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تلتزم منها آراءها بشأن المسألة المذكورة أعلاه. وتلقت المفوضية، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، ردوداً من أذربيجان والبحرين والبرازيل وألمانيا وهندوراس وجمهورية إيران الإسلامية والأردن ولبنان والمكسيك وناميبيا ونيبال وقطر والمملكة العربية السعودية وصربيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا والجمهورية العربية السورية.

ثانياً - الإسهامات الواردة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

أذربيجان

٣ - قدمت أذربيجان معلومات عن عدة برامج إنمائية، مثل البرنامج الحكومي للحد من الفقر والتنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالتعليم، والبرنامج الحكومي للتنمية الصناعية، واستراتيجية تنمية الشباب.

٤ - ويعترف دستور أذربيجان بالحق في التنمية. والهدف الأسمى الذي تسعى الدولة لتحقيقه هو كفالة حقوق وحرية جميع المواطنين والأشخاص الخاضعين لولايتها، وتهيئة ظروف العيش الكريم للمواطنين كافة. وتنص المادة ١٥ من الدستور على أن الهدف من التنمية الاقتصادية، التي تقوم على مختلف أشكال الملكية، هو تحقيق الرخاء للشعب. ويقع على الدولة واجب تهيئة الظروف المواتية لاقتصاد اجتماعي التوجه، يضمن النشاط التجاري الحر ويمنع الاحتكار والمنافسة غير المشروعة. وتنص المادة ١٦ على أن تسعى الدولة لتحسين رفاه السكان كافة، فرادى ومجتمعين، وتحسين حمايتهم الاجتماعية وكفالة الظروف المعيشية الملائمة لهم.

٥ - وأبلغت أذربيجان بأنها تمكنت، بفضل عدة برامج حكومية تُنفذ في الميدان الاجتماعي الاقتصادي، من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وحققت إنجازات ملحوظة في الحد من الفقر والبطالة، والقضاء على الجوع المدقع، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ورفع متوسط الأجر الشهري الاسمي والدخل الفردي للسكان.

٦ - وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بثلاثة أمثال، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل ٢,٥، وارتفع نصيب القطاع

الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٧٣,٥ في المائة إلى ٨١,٩ في المائة. وزاد حجم الاستثمارات الإجمالية في الاقتصاد الوطني وحجم الاستثمارات الأجنبية للفرد وحجم التجارة الخارجية بمعاملات قدرها ٤,٧ و ٢,١ و ٤,٣ على التوالي.

٧- وانخفض معدل البطالة من ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٤. وارتفع متوسط الأجر الشهري ودخل السكان ونصيب الفرد من دخل السكان بمعاملات قدرها ٤,٥ و ٦ و ٥,٢ على التوالي. وعلاوة على ذلك، انخفض مستوى الفقر من ٤٠,٢ في المائة إلى ٥ في المائة. وانتقلت أذربيجان من الرتبة الحادية والتسعين في عام ٢٠٠٤ إلى الرتبة السادسة والسبعين في عام ٢٠١٤ في مؤشر التنمية البشرية، وارتقت من الفئة المتوسطة إلى الفئة العليا في مجال التنمية البشرية. وتشمل أولوياتها الرئيسية التنمية الاقتصادية وزيادة الإيرادات على الصعيد الإقليمي.

٨- وأفادت أذربيجان بأن العقبة الرئيسية التي تعترض أعمال الحق في التنمية هي احتلال أرمينيا لـ ٢٠ في المائة من أراضيها، الأمر الذي أجبر أكثر من مليون شخص على مغادرة منازلهم.

البحرين

٩- قدمت البحرين معلومات عن قانونها المتعلق بالعمل. وينص دستورها على حق كل مواطن في حرية اختيار نوع العمل، وعلى واجب الدولة أن توفر فرص العمل لمواطنيها. وينص الدستور أيضاً على أن القانون الذي ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل يقوم على العدالة الاجتماعية. وتسري الحماية الدستورية من التمييز على العمل أيضاً.

١٠- ويتضمن الدستور أحكاماً تحدد حقوق ومسؤوليات العمال وأرباب العمل، وتنص على تدابير وقائية خاصة للأطفال دون ١٥ عاماً و١٨ عاماً. ويُحظر التمييز في الأجور على أساس نوع الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ويتضمن الدستور أيضاً أحكاماً بشأن إجازة الأمومة؛ والعلاوات الخاصة للأفراد الذين يعملون في نوبات ليلية أو بموجب نظام الحجز الوظيفي؛ وإجازة سنوية مدفوعة الأجر؛ وبدلات الإجازات المرضية السنوية؛ وشروط المنافسة؛ وشروط العقد؛ وتعويضات إنهاء الخدمة، وعلاوات انتهائها. وقد أنشأت البحرين آلية لتسوية نزاعات العمل خارج نطاق القضاء، ولكنها لا تحول دون اللجوء إلى محكمة العمل أو إلى نظام المحاكم المدنية العادية. ووضعت البحرين أيضاً إطاراً قانونياً للمفاوضات الجماعية وعقود العمل الجماعية وهيئة لتسوية النزاعات الجماعية.

البرازيل

١١- أفادت البرازيل بأنها نجحت، خلال العقد الماضي، في إخراج أكثر من ٣٦ مليون شخص من براثن الفقر المدقع. وقد كانت لنهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان أهمية كبيرة في

هذا الصدد. ووضعت البرازيل إطاراً لتدابير الحماية الاجتماعية، مثل تسويات الحد الأدنى للأجور فوق معدل التضخم، وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، والاستثمار في التدريب المهني والتدريب على اكتساب المهارات، والتحويلات النقدية المشروطة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وتعزيز العمل اللائق.

١٢- وعلى الصعيد الإقليمي، تراجعت أوجه التفاوت على مدى السنوات العشر الماضية. ونُفذت عدة مبادرات داخل السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية تركز، بالمعنى الواسع، على أعمال الحق في التنمية. وقد اعترفت كلتا المنظمتين بأن حقوق الإنسان عنصر أساسي في تحقيق التكامل الإقليمي.

١٣- أما على الصعيد الدولي، فقد سلطت البرازيل الضوء على أهمية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف رقم ١٧ بشأن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ودكرت البرازيل بالتزام عدة دول بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وما بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

١٤- وبغية تذليل العقبات التي تعترض أعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني، سلطت البرازيل الضوء على القيمة الهامة لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية والتنمية، محوره الحق في التنمية. وقد كانت مشاركة المجتمع المدني عاملاً أساسياً في وضع السياسات ومتابعتها، مثلها في ذلك مثل الاستهداف الصريح للفئات الضعيفة والمجموعات المعزولة. واسترشدت عملية التخطيط الإنمائي بالبيانات الاجتماعية والديموغرافية ذات الصلة. وعلى الصعيد الدولي، أكدت البرازيل ضرورة التعاون في التعامل مع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، من أجل تعزيز مبادرات المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ والوفاء بالالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتقوية التعاون مع البلدان المستعدة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتحقيق أهدافها الإنمائية. وشددت البرازيل على ما يتيح اعتماد أهداف التنمية المستدامة من فرصة لإعمال الحق في التنمية، وعلى أهمية تعزيز السلام ونزع السلاح.

١٥- واحتجت البرازيل بمبادئ التنمية، الواردة في اتفاق مراكش، في المنازعات التجارية، بما في ذلك قضيتان مرفوعتان أمام منظمة التجارة العالمية ضد الاتحاد الأوروبي واليابان.

١٦- وترى البرازيل أن الحق في التنمية قيمة دستورية أساسية، مكرسة في ديباجة دستورها وفي عدد من مواده. وقد أحتج مراراً وتكراراً بالحق في التنمية أمام المحاكم المحلية. وعلى الصعيد الإقليمي، لا توجد أي قضايا معلقة لدى منظومة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان ضد البرازيل بموجب المادة ٢٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالتعهد باتخاذ تدابير للتوصل إلى أعمال تدريجي تام للحقوق المنصوص عليها ضمناً في المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والثقافية المحددة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

١٧- وتستخدم البرازيل مؤشرات حقوق الإنسان لتقييم التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية. وقد أُدرج منظور حقوق الإنسان أيضاً في مختلف المؤشرات الاجتماعية.

ألمانيا

١٨- أعربت ألمانيا عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى مؤشرات ومقاييس واضحة لتقييم مدى إعمال الحق في التنمية. ورأت أن النهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان أداة لتفعيل الحق في التنمية. وأهم عقبة تعترض إعمال الحق في التنمية عدم وجود مقاييس عملية واضحة تبين الخطوات العملية والجهات الفاعلة التي ينبغي أن تتخذها لإعمال الحق في التنمية وطنياً وإقليمياً ودولياً. وثمة عقبة أخرى تعترض إعمال الحق في التنمية هي تقلُّص الحيز المتاح للمجتمع المدني في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وبغية تجاوز هذه العقبة، ينبغي تركيز الاهتمام على تعزيز المشاركة الديمقراطية، بإجراءات تشمل وضع شروط قانونية ومؤسسية وفقاً لحقوق الإنسان، مثل حرية التجمع وحرية التعبير والحصول على المعلومات. وقد أصبحت حقوق الإنسان مبدأً يوجه السياسات الإنمائية للدولة. وليس هناك اعتراف بالحق في التنمية في دستور ألمانيا أو في التشريعات الوطنية. ولكن هناك إشارات إلى هذا الحق في الوثائق الحكومية بشأن سياسات التعاون الإنمائي.

هندوراس

١٩- تعترف هندوراس بحق كل إنسان في التنمية، الذي حدد إعلان الحق في التنمية الإطار اللازم لإعماله. وتعزز هندوراس ثقافة السلام واحترام القيم والحقوق الأساسية، مثل احترام الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة والتضامن. وينطوي ذلك على نبذ العنف وتوفير الوسائل اللازمة للمشاركة في التنمية الاجتماعية.

٢٠- وفيما يتعلق بالعراقيل التي تعترض إعمال الحق في التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، أشارت هندوراس إلى تدني مستويات التعليم، وارتفاع معامل جيني، واستشراء الفساد في القطاعين العام والخاص، والعنف، والاتجار بالمخدرات. أما على الصعيد الدولي، فقد ذكرت هندوراس آثار الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري والهيمنة والاحتلال الأجنبي والإرهاب والعدوان وتهديد السيادة الوطنية.

٢١- وبغية تحقيق التعاون الدولي الفعال، تعكف هندوراس على وضع إطار تنظيمي للتعاون. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الدول الأعضاء في منظومة تكامل أمريكا الوسطى على إعداد إطار لزيادة تنسيق التعاون الإقليمي والدولي. وقد شاركت هندوراس أيضاً في جولة الرصد الثانية للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. واتسمت مشاركة المجتمع المدني ودور القطاع الخاص في التنمية بدور هام في الجولة الثانية.

٢٢- وقد أعطت هندوراس الأولوية لسياسات تستهدف الفئات التي انتهكت حقوقها في الماضي، منها السياسات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي؛ وتنمية الطفولة المبكرة؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمسنين؛ وسياسات مكافحة العنصرية والتمييز العنصري؛ وتنمية الشعوب الأصلية والهندوراسيين المنحدرين من أصل أفريقي؛ ومنع العنف ضد الأطفال والشباب؛ وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والإنصاف.

٢٣- وتهدف خطة التنمية في هندوراس إلى تحسين رفاه سكانها، وتهيئة ظروف السلام والأمن والنمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان. وشددت هندوراس على أهمية الشفافية ومكافحة الفساد، وأمن الاستثمار، وتعزيز السلام ونزع السلاح، والقضاء على العنصرية والتدخل في شؤون الدول الأخرى والاستعمار، واحترام السيادة ودعم الشعوب الأصلية. ونفذت هندوراس سياسات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ومكافحة الفساد، بما في ذلك في إطار بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس؛ والحصول على المعلومات العامة؛ والأمن.

٢٤- ولدى التفاوض مع البلدان المتقدمة على اتفاقات التجارة الحرة، حاجت هندوراس من أجل تجسيد التفاوت النسبي في مستويات التنمية في الاتفاق، ما أدى إلى وضع جداول زمنية متباينة لخفض التعريفات الجمركية على الواردات في نظم الحصص التي تتضمن فترات السماح.

٢٥- ورغم أن الدستور لا يعترف اعترافاً صريحاً بالحقوق في التنمية، فإن عدداً من القوانين يؤدي هذه الوظيفة أداءً غير مباشر.

٢٦- وتعكف هندوراس على تعزيز قدراتها على تصميم وصياغة وتنفيذ سياسات عامة واتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج. وفي هذا السياق، أنشأت عدة آليات لرصد تطبيق وتنفيذ السياسات العامة، تتضمن مؤشرات. وتستخدم هندوراس أساليب إحصائية مختلفة، بما في ذلك السجلات الإدارية وبيانات المسح، التي يمكن تصنيفها حسب الجنس أو العمر أو الأصل الإثني أو خصائص ديمغرافية أخرى، وتتيح إمكانية تقييم تمتع أفراد هذه الفئات السكانية بحقوق الإنسان. وقد اعتمدت هندوراس مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وبالإضافة إلى مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، أدرجت هندوراس مؤشرات بشأن تنفيذ توصيات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ومؤشرات بشأن حقوق الإنسان، مثل عدد الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها، أو مؤشرات لقياس مشاركة المواطنين. وتشمل المؤشرات الأخرى التي جمعت العنف الجنسي والمنزلي.

جمهورية إيران الإسلامية

٢٧- أكدت جمهورية إيران الإسلامية أن انعدام الإرادة السياسية على الصعيد الدولي عقبة أمام تحقيق وإعمال الحق في التنمية. ومن الأمثلة على انعدام الإرادة السياسية بطء وتيرة تنقيح ومراجعة مشاريع معايير الحق في التنمية ومعايير الفرعية التنفيذية في إطار الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وينبغي أن يخصص مجلس حقوق الإنسان مزيداً من الوقت للفريق العامل للاضطلاع بولايته، ولا سيما في وضع معيار ملزم قانوناً. وتشمل العقبات الأخرى التي تحول دون إحراز تقدم في تحقيق وإعمال الحق في التنمية افتقار الفريق العامل إلى جدول أعمال فعال وقلة مشاركة الخبراء من المنظمات الدولية.

٢٨- ويشكل النظام الاقتصادي والمالي العالمي غير العادل عقبة أخرى أمام إعمال الحق في التنمية. وقد زادت أوجه التفاوت القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بسبب الأزمة المالية، التي نشأت في البلدان المتقدمة. ولا بد من الإرادة السياسية والقبول بالحق في التنمية وتفعيله ووضع سياسات إنمائية فعالة لإقامة علاقات اقتصادية منصفة وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية.

٢٩- وأبلغت الدولة عن اتخاذ تدابير شتى لإعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني. فهناك عدة أحكام دستورية تنص على جملة حقوق منها الحق في الحياة والكرامة، والحق في العمل اللائق والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف برنامج الإنتاجية الحكومي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية القطاعين الخاص والعام، وتحسين التخطيط لعوامل الإنتاج الرئيسية ووضع السياسات الخاصة بها ورصدها وتقييمها. وينص ميثاق حقوق المواطنين على العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويوجه مؤسسات الدولة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين ورصد مستوى الصحة العامة، والعمر المتوقع، ووفيات الأطفال، وظروف العمل.

٣٠- وأبلغت جمهورية إيران الإسلامية أيضاً، في تقاريرها إلى هيئات المعاهدات ومن أجل الاستعراض الدوري الشامل، عن الخطوات المتخذة لإعمال الحق في التنمية وعن العقبات الخارجية التي تعترض إعماله.

٣١- وتعتمد الدولة على تقارير تحليلية وأساليب إحصائية ونماذج للرصد والتقييم من أجل قياس التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية.

الأردن

٣٢- لا يعترف الدستور الأردني اعترافاً صريحاً بالحق في التنمية، رغم أنه ينص على عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقدم الأردن معلومات عن خططه من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

وشدد على أهمية المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية واتباع نهج إنمائي شامل. وعلى الصعيد الدولي، فإن الأردن طرف في العديد من المبادرات الإنمائية السياسية والاقتصادية والتجارية وفي مجال الحوكمة التي تدعم في نهاية المطاف أعمال الحق في التنمية. ويدعو إلى اتباع نهج دبلوماسية وسلمية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط والحل القائم على وجود دولتين. ومن العراقيل التي تعترض أعمال الحق في التنمية الوضع الأمني في الشرق الأوسط، وأزمة اللاجئين السوريين، والصعوبات الاقتصادية الداخلية، وتربط وتداخل مواد إعلان الحق في التنمية مع حقوق اقتصادية واجتماعية أخرى. ويوصي الأردن القوى الدولية بزيادة الاستثمار في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً للتعاون الإقليمي والدولي من أجل التنمية. وينبغي إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول على نحو منهجي أكثر في وضع مبادرات إنمائية محلية ودولية ودعم تنفيذها. وينبغي إجراء مناقشة مستفيضة بشأن إنشاء آلية رصد تعنى بقياس مستوى تنفيذ إعلان الحق في التنمية. ويرى الأردن أن قياس تنفيذ مضمون إعلان الحق في التنمية في حد ذاته ليس سهلاً.

لبنان

٣٣- ذكّر لبنان بالمادة ٣٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي تسلم بأن الحق في التنمية من حقوق الإنسان الأساسية. ويعترف دستور لبنان، في ديباجته، حتى بالتنمية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، باعتبارها ركناً أساسياً لوحدة الدولة واستقرارها.

٣٤- ولفتت الدولة الانتباه إلى تأثير الأزمة السورية على تنميتها. ومن بين التحديات الأخرى التي تعترض تنميتها انعدام الأمن، والدين العام، وهجرة الشباب، وارتفاع معدلات البطالة.

٣٥- وقد نفذ لبنان عدة مشاريع إنمائية، من خلال مراكز خدمات التنمية المحلية، لتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وبغية التصدي للأزمة السورية، نفذ لبنان مشروعاً خاصاً يهدف إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة وإلى تحقيق الاستقرار من خلال خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية.

٣٦- وسعيًا لحماية الفئات المهمشة، يعكف لبنان على تنفيذ خطة وطنية لحماية النساء والأطفال، تهدف إلى تحسين نوعية حياتهم، وحمايتهم من العنف، وتقديم الدعم المباشر للأسر. وتسعى الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية للنهوض بدور مراكز خدمات التنمية المحلية، ولكنها تدعم أيضاً المراكز الطبية لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين في لبنان. ويقدم لبنان الدعم أيضاً للصناع اليدويين والحرفيين التقليديين بتنظيم حلقات عمل تدريبية، ومعارض سنوية، والمساعدة في تسويق المنتجات وبيعها.

المكسيك

٣٧- قدمت المكسيك معلومات عن خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٨) وعن الإصلاحات القانونية الأخيرة، التي تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. فعلى سبيل المثال، أعيد توجيه السياسات الاجتماعية نحو حماية حقوق الإنسان، وأعيد تصميم الخدمات الاجتماعية لزيادة توافرها وتضمينها مجموعة أوسع من الخدمات. وعلى الصعيد الدولي، ينظم قانون التعاون الإنمائي الدولي تعاون الدولة، بما في ذلك الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي. وفيما يتعلق بالإنجازات التي أُحرزت في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أبرزت المكسيك أهمية ما اضطلعت به من تعزيز قدراتها الإحصائية ونظمها الخاصة بالتنسيق والرصد والتقييم.

٣٨- وبخصوص العقوبات القائمة على الصعيد الدولي، سلطت المكسيك الضوء على نقص التنسيق بين الوكالات والمنظمات؛ وعدم اتساق السياسات؛ وضعف القدرات المؤسسية؛ وسوء الإدارة؛ وغياب الرقابة أو المساءلة؛ وانعدام المساواة. وبغية تجاوز هذه العقبات، اقترحت المكسيك زيادة الكفاءة في استخدام الموارد بالتقيد بمبادئ التعاون الإنمائي الفعال (تولي زمام المبادرة على صعيد البلد، والتركيز على النتائج، وإقامة شراكات شاملة للجميع، والشفافية والمساءلة)؛ وتعزيز الريادة لدى البلدان النامية؛ وضمان إسهام تمويل التنمية في تحقيق النتائج وزيادة إمكانية التنبؤ به وشفافيته ومواءمته مع نظم البلدان وأولوياتها؛ وإشراك الجهات المعنية بالتعاون الإنمائي في تعزيز تأثير ونوعية الشراكات الإنمائية.

٣٩- وفيما يخص وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، استرعت المكسيك الانتباه إلى أهمية إنشاء مكتب وطني مستقل للإحصاء ووضع إطار سليم للرصد. وفيما يتعلق بالخطوات المتخذة لتحقيق تعاون دولي فعال، أشارت إلى تكامل المساعدة الإنمائية الرسمية وطرائق التعاون الأخرى مع الجهود الوطنية. وشجعت المكسيك بوجه خاص على زيادة الفعالية في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتوسطة الدخل، وتعبئة الموارد الوطنية والدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك استعراض طرائق التعاون، مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وكانت المكسيك قد استضافت الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وهي منتدى يشجع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وتبادل خبراتهم بهدف زيادة أثر التعاون الإنمائي ونوعيته إلى أقصى حد.

٤٠- ورغم أن الدستور لا يعترف بالحق في التنمية في حد ذاته، فهو يتضمن بالفعل إشارات إلى الحق في التنمية في سياق السكان الأصليين والبيئة والأطفال والثقافة. ويتضمن الدستور أيضاً أحكاماً تشير إلى مسؤوليات الدولة فيما يتعلق بالتنمية، مثل تعزيز الديمقراطية، وضمان التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات، والتمتع الكامل بالضمانات القانونية.

٤١ - وفيما يتعلق بالأساليب الإحصائية المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية، تعمل المكسيك على قياس العديد من العناصر. وقد أصدر المجلس الوطني لتقييم السياسات الاجتماعية، الذي ينظم وينسق تقييم السياسات والبرامج والإجراءات الوطنية في مجال التنمية الاجتماعية، مبادئ توجيهية ومعايير لقياس الفقر، بما في ذلك نصيب الفرد من الدخل، والفجوة التعليمية، والحصول على الخدمات الصحية، والاستفادة من الضمان الاجتماعي، ونوعية المساكن ومساحتها، والحصول على الخدمات الأساسية، والحصول على الغذاء، ودرجة الوثام الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المكسيك مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ناميبيا

٤٢ - قطعت ناميبيا أشواطاً طويلة في تحقيق وإعمال الحق في التنمية في سياق أطر التنمية الوطنية والقطاعية. وعلى الصعيد الإقليمي، أبرزت ناميبيا أهمية الموقف الأفريقي الموحد إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يركز على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة للجميع والنمو المستدام الذي يفضي إلى التحول. وعلى الصعيد الدولي، لم يُحرز تقدم ملموس في سبيل إعمال الحق في التنمية.

٤٣ - وتنشأ إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض إعمال الحق في التنمية عن حالة عدم اليقين بشأن حدود المسؤولية الوطنية مقابل المسؤولية الدولية. وتشمل العناصر المطلوبة للتعاون الدولي نقل التكنولوجيا؛ وتقديم الدعم لدفع الديون المحلية وإلغاء الديون الدولية؛ والالتزام الأخلاقي الذي يقع على عاتق القوى الاستعمارية السابقة بدعم تنمية مجتمعات ما بعد الاستعمار؛ والفرص التجارية التي تعود بالربح على جميع الأطراف.

٤٤ - وقدمت ناميبيا معلومات عن خططها الإنمائية الوطنية وأهدافها الرئيسية، التي تشمل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة في الدخل، والحد من الفقر، وتنفيذ استراتيجيات التنمية ورصدها وتقييمها بفعالية، والاستدامة. وأكدت ناميبيا أهمية إعمال حقوق الإنسان للتنمية وأهمية إقامة شراكات فعالة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي.

٤٥ - وأشارت ناميبيا أيضاً إلى التحديات التي تواجهها في إعمال الحق في التنمية خلال دورات مجلس حقوق الإنسان، وأمام هيئات المعاهدات، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٤٦ - ويعترف دستور ناميبيا بالطابع التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ووكالة الإحصاء الناميبية هي الهيئة المكلفة بجمع وتحليل الإحصاءات ذات الصلة بشأن ناميبيا.

نيبال

٤٧- تولى نيبال أهمية كبيرة للحق في التنمية، وتوصي بضرورة الاتفاق في أقرب وقت ممكن على إطار دولي لإعماله. وفيما يتعلق بإعمال الحق في التنمية، توصي بتنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات فعالة، واتباع نهج شمولي. وينبغي أن تعترف السلطات القضائية الوطنية بالحق في التنمية، وينبغي دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.

٤٨- وذكرت نيبال عقبات عديدة تعترض تحقيق وإعمال الحق في التنمية وطنياً وإقليمياً ودولياً. فعلى الصعيد الوطني، تتمثل العقبات، على سبيل المثال، في عدم الاعتراف بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية، واتباع نهج تجزيئي إزاء حقوق الإنسان، وضعف عملية إدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة وأنشطة التنمية. وتشمل العقبات الأخرى ضعف السياسات والبرامج؛ والافتقار إلى نظم فعالة للرصد والتقييم؛ وعدم وجود حكومة قوية وخاضعة للمساءلة؛ وضعف سيادة القانون؛ والفساد؛ وغياب الفعالية في تقديم الخدمات وضعف القدرة على التنفيذ؛ والخصائص الجغرافية؛ والقيود المفروضة على الموارد. وعلى الصعيد الإقليمي، تشمل العقبات عدم وجود صكوك وآليات إقليمية؛ وغياب فهم مشترك؛ وعدم وجود تعاون فعال؛ والافتقار إلى الموارد. وعلى الصعيد الدولي، تشمل العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحق في التنمية ضعف التنسيق في أداء مختلف آليات الأمم المتحدة، بما فيها هيئات المعاهدات؛ وعدم وجود روابط وظيفية بين الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛ وانعدام الأمن الغذائي؛ وتغير المناخ والتدهور البيئي؛ وعدم وجود حماية فعالة للعمال المهاجرين؛ وضعف الحال إزاء الإرهاب والكوارث الطبيعية؛ وفساد الشركات؛ والتنافس على زيادة ميزانيات الدفاع؛ وعدم كفاية الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً.

٤٩- وقد اتخذت نيبال تدابير شتى وطنياً وإقليمياً ودولياً لتنفيذ الالتزامات المحددة في إعلان الحق في التنمية. وتشمل التدابير المتخذة على الصعيد الوطني الاعتراف بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية في الدستور، واعتماد التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة، وإنشاء المؤسسات اللازمة. وعلى الصعيد الإقليمي، تدعو نيبال إلى التعاون الإقليمي الفعال والتجارة الحرة. وعلى الصعيد الدولي، تعمل نيبال على نحو بنّاء مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥٠- وقد قدمت نيبال معلومات عن العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية خلال استعراضها الدوري الشامل، مثل عرقلة الشاحنات على نقاط التفتيش الحدودية الجنوبية. ويحظى الحق في التنمية بالاعتراف في الدستور وفي التشريعات باعتباره مجموعة من الحقوق. وقد أخذت المحكمة العليا في نيبال الحق في التنمية بعين الاعتبار عند تفسير الحقوق المعترف بها في الدستور. فقد أصدرت مثلاً توجيهاً إلى الحكومة من أجل توفير التعليم المجاني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للكارتلات أو التكتلات في وسائل النقل العام، وضمان الشفافية والمنافسة؛ واعتماد تدابير تشريعية لحماية حقوق الإنسان للمسنين؛ واتخاذ تدابير

لإعادة تأهيل الكامايا؛ وتنفيذ مشاريع تجميع الأراضي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التنمية المستدامة وللتراث الثقافي للمجتمعات المحلية.

٥١- وما فتئت نيبال تستخدم أساليب إحصائية مختلفة لتقييم التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية، بما في ذلك في التعداد الوطني؛ والدراسات الاستقصائية لمستوى المعيشة؛ والاستقصاءات الديمغرافية والصحية؛ والتقييم الدوري لخططها الإنمائية؛ والاستعراض الدوري للتقدم الذي أحرزته الوزارات التنفيذية والوكالات في القطاعات الخاضعة لمسؤوليتها؛ والتعدادات الزراعية؛ والدراسات الاستقصائية بشأن التعليم؛ ورسم خرائط استخدام الأراضي.

قطر

٥٢- فيما يتعلق بأعمال الحق في التنمية، أبلغت قطر بإدماج العديد من مبادئ حقوق الإنسان في الإطار القانوني والمؤسسي وفي خطط التنمية التي وضعتها الحكومة. أما على الصعيدين الإقليمي والدولي فهناك حاجة إلى تعميم مراعاة نهج قائم على حقوق الإنسان.

٥٣- وتشمل العقبات التي تحول دون أعمال الحق في التنمية أوجه التفاوت الاجتماعي الاقتصادي؛ والعنف المنزلي؛ والبطالة؛ والتحديات التي تعترض ضمان مساواة المرأة مع الرجل في الحصول على العمل وتمكينها سياسياً؛ والأمراض المرتبطة بنمط الحياة، مثل السكري والسمنة والأمراض الناجمة عن التدخين؛ ومحدودية الفرص المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت قطر توصيات من أجل أعمال الحق في التنمية، مثل تغيير التشريعات؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ وتوطيد حريات منظمات المجتمع المدني وتوسيع نطاقها؛ والترؤيع لثقافة الحقوق؛ ومعالجة أوجه التفاوت والتهميش؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتصدي للعنف المنزلي؛ وإدماج منظور حقوق الإنسان في الإصلاحات التشريعية فيما يتعلق بالمخدرات؛ وتعديل القوانين التي تؤثر سلباً في رفاه المسنين؛ وصياغة استراتيجية دولية شاملة للتعاون التقني؛ وتعزيز القدرة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالفئات السكانية.

٥٤- وقد خصص تقرير التنمية الوطنية الرابع للحق في التنمية. ويتضمن التقرير معلومات عن التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية. وولفت الانتباه إلى أهمية عمليات التنمية التشاركية وحرية التعبير، والبرمجة الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان. ووفقاً لقطر، حظي التقدم المحرز بالاعتراف في مؤشر التنمية البشرية، إذ سُجل تحسن كبير في مستوى المعيشة والعمر المتوقع.

٥٥- ورغم أن دستور قطر لا يعترف صراحة بالحق في التنمية، يتضمن العديد من أحكامه مبادئ تدخل في صميم الحق في التنمية.

٥٦- وتستخدم قطر أساليب كمية ونوعية لتقييم التقدم المحرز في أعمال الحق في التنمية.

المملكة العربية السعودية

٥٧- اعتمدت المملكة العربية السعودية نهجاً إنمائياً لتحسين مستوى معيشة مواطنيها ونوعية حياتهم، والتوزيع العادل لفوائد التنمية. وأشارت إلى عقبات شتى تعترض أعمال الحق في التنمية، تشمل النزاعات الداخلية والدولية والإرهاب. وهناك حاجة إلى وضع سياسات وأدوات ومؤشرات لتحقيق الحق في التنمية وقياس مدى إعماله محلياً وإقليمياً ودولياً. وتعزز المملكة العربية السعودية الحق في التنمية على ثلاثة مستويات: في نظامها الأساسي للحكم؛ وفي خطط التنمية الاقتصادية؛ وفي أهداف التنمية المستدامة.

٥٨- وتكفل عدة أحكام في النظام الأساسي للحكم عناصر من الحق في التنمية، مثل واجب الدولة أن تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، أو أن تكفل بوجه خاص حقوق المواطنين في حالات الطوارئ أو المرض أو الإعاقة أو الشيخوخة، وتنص على ضمانات تتعلق بالضمان الاجتماعي والحق في العمل والتعليم والصحة والحفاظ على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث.

٥٩- وقدمت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية بيانات إحصائية ذات صلة تتعلق بالتخطيط الإنمائي. وتختص هيئة حقوق الإنسان السعودية بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الشكاوى المرتبطة بالحق في التنمية، وباتخاذ الإجراءات القانونية.

٦٠- وأبلغت المملكة العربية السعودية أيضاً عن الهيكل الإداري المسؤول عن أعمال الحق في التنمية. وسلطت الضوء على التدابير المتخذة في إطار صندوق التنمية العقارية لدعم الإسكان، والجهود المبذولة لمكافحة الفساد والحد من آثاره السلبية على التنمية وحقوق الإنسان. ويقدم الصندوق السعودي للتنمية قروضاً ميسرة ويدعم المشاريع في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

صربيا

٦١- قدمت صربيا معلومات عن عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية التي تحظى بالدعم في إطار التعاون الدولي. ويهدف عدد كبير من برامج الدعم إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

٦٢- وتسعى صربيا إلى أن تصبح مجتمعاً متقدماً على الصعيدين المؤسسي والاقتصادي يتوفر على الهياكل الأساسية المناسبة وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي. وتهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمصنعة، وزيادة الفعالية والإنتاجية، في إطار حماية البيئة الطبيعية وحفظ التراث التاريخي والثقافي، وإلى إقامة دولة تربطها شراكات بالقطاعات العام والخاص والمدني وتتيح فرصاً متساوية لجميع المواطنين. ويتطلب بناء التوافق الاجتماعي من

الحكومة، بجميع مستوياتها، أن تعي دورها في تحقيق الرؤية الإنمائية الوطنية، وأن يعمل الجميع معاً في إطار مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية.

٦٣- وتشمل أولويات صربيا الرئيسية عضوية الاتحاد الأوروبي؛ وتطوير اقتصاد سوقي يقوم على المنافسة؛ وتحقيق نمو اقتصادي متوازن؛ وتحفيز الابتكار؛ وتحسين الروابط بين العلم والتكنولوجيا والأعمال؛ وزيادة القدرات في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة؛ والتنمية البشرية والتعليم؛ والعمالة والإدماج الاجتماعي؛ وخلق فرص العمل؛ وجذب الخبراء؛ وتحسين نوعية القوى العاملة ومرونتها؛ وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ والتنمية الإقليمية المتوازنة؛ وزيادة جاذبية البلد وضمان جودة الخدمات وامتثالها للمعايير المناسبة؛ وحماية البيئة وتحسينها؛ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

جنوب أفريقيا

٦٤- لفتت جنوب أفريقيا الانتباه إلى أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد اعترفت في إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن الحق في التنمية من حقوق الإنسان. وترى جنوب أفريقيا أن الحق في التنمية ينطوي على الأعمال التدريجي لجميع حقوق الإنسان الأخرى. ويتيح إعلان الحق في التنمية إطاراً متكاملًا وشاملاً ومتناسكاً لبلوغ تنمية عادلة ومنصفة للجميع، بما في ذلك تحقيق الكرامة الإنسانية والمساواة، ولتقديم التوجيه اللازم في مجالات مثل المساعدة الإنمائية، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار، والوصول إلى الأسواق، وتخفيف عبء الديون. وأشارت جنوب أفريقيا إلى استمرار أوجه القصور في المساءلة بشأن الالتزامات إزاء الشراكة العالمية من أجل التنمية. ولذلك أوصت بوضع إطار للمساءلة عن شراكة عالمية معززة من منظور مبادئ الحق في التنمية.

٦٥- وأشارت جنوب أفريقيا إلى أن الحق في التنمية معترف به باعتباره معياراً ملزماً قانوناً في الميثاق الأفريقي، وإلى أن مبادئه أساسية لنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تقوم عليه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٦- وشددت جنوب أفريقيا على الأهمية التي يوليها دستورها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأشارت إلى الاجتهاد الهام للمحكمة الدستورية في هذا المجال. وتعطي جنوب أفريقيا الأولوية لخلق فرص العمل اللائق، والوصول إلى المرافق التعليمية والصحية، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي.

٦٧- وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، تدرك جنوب أفريقيا الثغرات وأوجه التفاوت في بلوغها. وتبرر النتائج المتباينة المسجلة في هذا الصدد ضرورة تكثيف الجهود الإنمائية على الصعيد الوطني، فضلاً عن زيادة الدعم على الصعيد الدولي. وفتت الانتباه إلى خطة التنمية الوطنية: رؤية عام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى التصدي للفقر وعدم المساواة والبطالة.

وتسعى الخطة لتعزيز الحريات السياسية وحقوق الإنسان؛ والفرص الاجتماعية الناجمة عن التعليم والرعاية الصحية والنقل العام والخدمات العامة الأخرى؛ وشبكات الضمان والأمان الاجتماعي؛ ومجتمع منفتح، والشفافية وثقافة المساءلة؛ والمرافق الاقتصادية والعمل والاستهلاك والتبادل والاستثمار والإنتاج. وتعترف جنوب أفريقيا بدور الدولة في بناء قدرات الناس على تحسين حياتهم وتصحيح أوجه التفاوت التاريخي، ولكنها تسلّم بأن الحكومة وحدها أو السوق وحدها عاجزة عن بناء القدرات اللازمة. وبالمثل، فإن إطار السياسات الخاص بمسار النمو الجديد يعتبر الفقر والبطالة وعدم المساواة عقبات تحول دون تحقيق الحرية الاقتصادية والكرامة.

٦٨- وكانت جنوب أفريقيا قد احتجت بالحق في التنمية في قضية التحكيم بشأن فورستي ضد جنوب أفريقيا، حيث توبعت جنوب أفريقيا بسبب تغيير تشريعها المتعلق بالتعدين. ورأت جنوب أفريقيا أن للدول سيادة دائمة على مواردها الطبيعية، ويمكن أن تقرر كيفية تخصيص تلك الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية. وبغية تسهيل التحول الهيكلي لاقتصادها، فرضت عدداً من الشروط على المستثمرين المحليين والأجانب تقتضي منهم تحقيق أهداف شتى للشرائح المحرومة من سكانها تتعلق بالملكية والمشاركة وإعادة التوزيع. وما فتئت جنوب أفريقيا تبذل ما بوسعها، باعتبارها دولة عضواً في منظمة التجارة العالمية، من أجل المرونة في اتفاقات التجارة الدولية، وآخرها في سياق تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ووفقاً لالتزامها بوضع إطار قانوني ملائم لضمان الأعمال التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، سنتّ جنوب أفريقيا تشريعات تنظم الترخيص الإلزامي للأدوية الأساسية. ورغم عدم إصدار أي ترخيص إلزامي حتى الآن، تعتقد جنوب أفريقيا أن إمكانية إصدار تراخيص إجبارية تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى إصدار تراخيص طوعية. وأخيراً، أبرزت جنوب أفريقيا أهمية لجنّتها ومحكمتها المعنيتين بالمنافسة في منع وقمع التصرفات المخلة بالمنافسة.

سري لانكا

٦٩- أكدت سري لانكا من جديد أهمية الحق في التنمية. ورأت أن إعلان الحق في التنمية لا يزال الإطار المعياري الذي ينبغي أن يوجه ويرسم السياسات والممارسات في خطة التنمية الجديدة. وسيكون اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية الجديدة أكثر إفادة للأفراد، لأنه يمنحهم شعوراً بتولي زمام المبادرة. ومن شأن ذلك أيضاً أن يكون وسيلة عملية لتحقيق تنمية شاملة، تتضمن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي. ولذلك فإن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق وإعمال الحق في التنمية تكمل خطة التنمية المتفق عليها لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم وضع معايير ومعايير فرعية تنفيذية لإعمال الحق في التنمية والمضي قدماً نحو وضع مجموعة شاملة ومتناسكة من المعايير تكون أساساً لصك ملزم قانوناً. ووفقاً لسري لانكا، ينبغي أن يركز الفريق العامل من جديد على ولايته الكاملة، التي تتطلب بالضرورة تمديد وقت الاجتماع وإعداد جدول أعمال وبرنامج عمل فعالين.

الجمهورية العربية السورية

٧٠- ترى الجمهورية العربية السورية أن إعمال الحق في التنمية لا يزال بعيد المنال، وأن خطوات محدودة فقط قد أُتخذت لتنفيذ إعلان الحق في التنمية. وتعتقد أن من الصعب الفصل بين العقبات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعترض إعمال الحق في التنمية، لأن العقبات القائمة على الصعيدين الإقليمي والدولي تؤثر تأثيراً شديداً على المستوى الوطني. ومن الأمثلة على التحديات الإقليمية والدولية التي تعرقل جهود التنمية الوطنية تهديد السلم والأمن الدوليين، مثل الاحتلال الطويل الأمد؛ والتدخل في الشؤون الداخلية؛ وتهديد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي؛ وفرض تدابير قسرية انفرادية. وتشمل تلك التحديات أيضاً اتباع المناهج الإنمائية المسيّسة، مثل ربط التعاون الإنمائي بأهداف سياسية، وإنكار الالتزامات والتعهدات المتصلة بالتعاون الإنمائي، ولا سيما في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، فضلاً عن عدم وجود نظام اقتصادي دولي عادل ونزيه، وقلة اهتمام وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالحق في التنمية. وتؤثر هذه السياسات تأثيراً سلبياً على الصعيد الوطني؛ فإندما المساعدة التقنية، على سبيل المثال، يؤدي إلى عدم كفاءة خطط التنمية الوطنية، ويمكن أن يفضي الاحتلال إلى استنزاف الموارد الطبيعية، ويمكن أن يدمر العدوان الخارجي والإرهاب المنجزات السابقة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي رفع مستوى التعليم في سياق إعمال التنمية كحق من حقوق الإنسان.

٧١- وقدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عما تبذله من جهود لوضع سياسات إنمائية وطنية ودولية. وتسعى سياساتها الإنمائية الوطنية، التي تُصاغ في إطار عملية تشاركية، لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والقضاء على البطالة، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز المشاريع المدرة لدخول متوسطة وصغيرة، وتمكين المرأة، وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار، وتطوير مراكز البحث العلمي وتوسيعها، وحماية البيئة، وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد، وضمان التوافق بين مخرجات قطاع التعليم وسوق العمل، والتوعية بالحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان.

٧٢- وأبرزت الجمهورية العربية السورية أثر النزاع المسلح والتدابير القسرية الانفرادية على جهودها الإنمائية، إذ أدى ذلك في جملة أمور إلى إعادة ترتيب أولوياتها الإنمائية، ولا سيما بالنظر إلى ضرورة تخصيص حجم كبير من الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

٧٣- وعلى الصعيد الدولي، تواصل الجمهورية العربية السورية المشاركة في المناقشات المتعلقة بخطط التنمية العالمية.

٧٤- ويتضمن دستور الجمهورية العربية السورية عناصر من الحق في التنمية. ووفقاً للدستور، ينبغي أن يستند الاقتصاد الوطني إلى مبدأ تطوير النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال برامج اقتصادية واجتماعية، بهدف زيادة الدخل القومي، وتطوير الإنتاج، ورفع مستويات المعيشة وخلق فرص العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تهدف سياسات الدولة في الميدان

الاقتصادي إلى تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع الأساسية بتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وتقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية المنتجين والمستهلكين، وتعزيز التجارة والاستثمار، ومنع نشوء الاحتكارات، وتنمية الموارد البشرية، وحماية القوى العاملة.

٧٥- وأكدت الجمهورية العربية السورية أهمية الاحترام التام لحق الدول في تنفيذ سياساتها الإنمائية، والمشاريع والبرامج ذات الصلة، وفقاً لأولوياتها الوطنية. وينبغي دعم جهود التنمية الوطنية بإقامة شراكات متعددة الأطراف، مع مراعاة الاختلافات بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. وشددت أيضاً على أهمية تهيئة الظروف الدولية اللازمة لحفظ السلام والأمن وزيادة التعاون الدولي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والاحترام الكامل للالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة والكف عن انتهاكاته، مثل العدوان والاحتلال، وإنشاء آليات التعويض.

٧٦- ومن المهم احترام حق الدول والشعوب غير القابل للتصرف في السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية، ومنع كل مظاهر التدخل الخارجي والتخريب والإكراه أو أي ممارسات أخرى يمكن أن تعيق التمتع بهذا الحق. وينبغي أن تمتنع الدول عن تهديد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها أو استقرارها، بما في ذلك زعزعة استقرار نظامها الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. وينبغي أن تمتنع الدول عن فرض تدابير قسرية انفرادية، وأن تنهي التدابير المفروضة بالفعل. وينبغي أن تولي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الاهتمام الواجب للحق في التنمية، وينبغي إنشاء آلية تقييم لقياس الخطوات التي قطعتها منظومة الأمم المتحدة في سبيل الأعمال الكاملة للحق في التنمية. وينبغي وضع سياسات واستراتيجيات دولية لتقدم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية. وينبغي معالجة مشكلة الديون وأثرها على التنمية، ربما من خلال إنشاء آلية لتسوية الديون السيادية. وينبغي زيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق بشروط تفضيلية، ولا سيما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والصادرات غير الزراعية التي تهم البلدان النامية. وينبغي إرساء نظام مرن لحقوق الملكية الفكرية يسمح بنقل التكنولوجيا، ويسهل الوصول إلى التكنولوجيا والابتكارات العلمية، ويبني القدرات في هذا المجال. ولا ينبغي أن تُستخدم برامج المساعدة الإنمائية الرسمية لممارسة أي شكل من أشكال الإكراه أو الضغط السياسي، ولا ينبغي أن تُستخدم الشركات عبر الوطنية لإكراه دولة أخرى. وينبغي أن تضمن الدول امتثال الشركات عبر الوطنية الخاضعة لولايتها لمعايير القانون الدولي السارية. وينبغي أن يستند إصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية ورسم السياسات والتخطيط للتنمية على الصعيد العالمي إلى عملية شاملة وشفافة للتشاور وصنع القرار، وأن يعكس مصالح جميع البلدان في نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وينبغي إدماج الحق في التنمية في الصكوك الدولية باعتباره مبدأ قانونياً. وبغية الوصول إلى مشاركة فعلية وحقيقية في تصميم وتنفيذ خطط التنمية الوطنية، لا بد من بذل جهود متواصلة للتثقيف بالتنمية باعتبارها من حقوق الإنسان وإدماجها في التشريع الوطني بوصفها مبدأ قانونياً.

ثالثاً - التحليل والاستنتاجات

- ٧٧- قدمت البلدان المجيبة معلومات عن سياساتها وبرامجها وأنشطتها الإنمائية الوطنية. وأبلغت عن اتخاذ تدابير ملموسة، بما يشمل إصلاحات تشريعية، لإعمال الحق في التنمية، وعن تحقيق نتائج إيجابية.
- ٧٨- وأبرزت بعض البلدان المجيبة أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية وأهمية وضع سياسات تسترشد بحقوق الإنسان في تفعيل وإعمال الحق في التنمية. وقدمت البلدان المجيبة أيضاً معلومات عن التعاون الإقليمي من أجل التنمية. وأكد بلد مجيب أهمية حقوق الإنسان في التكامل الإقليمي.
- ٧٩- وعلى الصعيد الدولي، أبرزت عدة بلدان مجيبة أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
- ٨٠- ولفتت البلدان المجيبة أيضاً الانتباه إلى العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية، بما في ذلك عدم وجود مؤشرات ومقاييس واضحة تحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها والجهات الفاعلة التي يقع ذلك على عاتقها، من أجل إعمال الحق في التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ وسوء الإدارة؛ واتباع نهج تجزيئي إزاء حقوق الإنسان؛ والقيود الخارجية؛ وانعدام المساواة. وتشمل العقبات القائمة على الصعيد الإقليمي عدم وجود صكوك وآليات إقليمية، والافتقار إلى الموارد.
- ٨١- وتشمل العقبات القائمة على الصعيد الدولي النظام الاقتصادي والمالي الدولي غير العادل، والاحتلال الأجنبي والنزاع، وعدم اتساق السياسات، ونقص التعاون، وأوجه القصور في المساءلة عن الالتزامات المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وقلة اهتمام وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالحق في التنمية.
- ٨٢- وأعربت بعض البلدان المجيبة عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وغياب الإرادة السياسية، والافتقار إلى جدول أعمال وبرنامج عمل فعالين، وعدم كفاية الوقت المتاح للاجتماع، والمشاركة المحدودة للخبراء من المنظمات الدولية.
- ٨٣- ولفتت البلدان المجيبة الانتباه إلى الاعتراف القانوني بالحق في التنمية. وذكر بعضها أن دستورها يعترف بالعناصر الأساسية في الحق في التنمية. وأبلغ بعضها الآخر بأن الحق في التنمية يحظى بالاعتراف باعتباره قيمة أساسية أو مبدأ أساسياً. وأفاد بلد بأن الحق في التنمية ما فتى يُحتج به مراراً وتكراراً أمام محاكمه. وذكر بلد مجيب آخر أن تفسير قوانينه يسترشد بالحق في التنمية.

٨٤- واسترعت البلدان المجيبة الانتباه إلى الاعتراف بالحق في التنمية على الصعيد الإقليمي، كما هو الحال في الميثاق العربي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وفيما يتعلق بالاعتراف بالحق في التنمية على الصعيد الدولي، أبرزت البلدان المجيبة بوجه خاص إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٨٥- وأبلغت بعض البلدان المجيبة بأنها تحتج بمبادئ التنمية والحقوق المتصلة بالتنمية في سياق المنازعات والمفاوضات بشأن التجارة والاستثمار. وأدرج بعضها معلومات عن الخطوات المتخذة لإعمال الحق في التنمية وعن العقبات الخارجية التي تعترض ذلك في تقاريرها إلى هيئات المعاهدات، وإلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٨٦- ويستخدم عدد من البلدان المجيبة مؤشرات حقوق الإنسان لتقييم التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية. وأشارت الدول الأعضاء أيضاً إلى مؤشر التنمية البشرية باعتباره وسيلة لقياس التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية. ولفت بلد مجيب الانتباه إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وذكرت عدة بلدان مجيبة الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.